

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف إن وتشديد لما .

قالوا ولا يجوز أن يقال بأن كلا منصوب بليوفينهم لأننا نقول لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول زيدا لأكرمن وعمرا لأضربن فتنب زيدا بلأكرمن وعمرا بلأضربن فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون كلا منصوبا بليوفينهم .

قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال إن إن بمعنى ما ولما بمعنى إلا لأننا نقول إن إن التي بمعنى ما لا يجيء معها اللام بمعنى إلا كما قال تعالى (إن كل من في السموات والأرض إلا آتى

الرحمن عبدا) وأما لما فلا يجوز أن يجعل هاهنا بمعنى إلا لأنه لو جاز أن تجعل لما بمعنى إلا لجاز أن يقال ما قام القوم لما زيدا وقام القوم لما زيدا بمعنى إلا زيدا وفي امتناع

ذلك دليل على فساده وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم عمرك □ لما

فعلت كذا أي إلا ثم لو جعلت لما في قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفينهم) بمعنى إلا لما

كان لكل ما ينصبه لأن إلا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فدل على صحة ما ذكرناه .

والذي يدل على صحة ذلك أيضا انه قد صح عن العرب أنهم يقولون إلا أن أخاك ذاهب بمعنى

أن المشددة وقد قال الشاعر